شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

استحقاق سياسي وأخلاقي على حكومة المالكي

بصرف النظر عمّا إذا كانَ رئيس الوزراء نوري المالكي شريراً كما يسعى خصومه لتصويره أو طيبا كما يراه أنصاره ومحازبوه، وبغض البصر عمّا إذا كان الحق إلى جانبه في الأزمة السياسية الراهنة التي طال أمدها أو على مبعدةٍ منه، فانٍ سحب الثقة منه أو استقالته من تلقاء نفسه صار أمراً مُستحقا أخلاقياً وسياسيا.

السيد المالكي عاد إلى السلطة في ولايته الثانية (الحالية) في صفقة غير دستورية بُررتٍ بان الوضع القائم في البلاد لم يزل يتطلب تنحيةٍ بعض أحكام الدستور جانبا والإبقاء على نظام التوافق والمحاصصة، حفاظا على وحدة البلاد وعلى الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية كما قيل يومها. وعلى هذا الأساس شكل المالكي حكومته الحالية بصيغة "الشراكة الوطنية" التي كان قد تعهد في أخريات ولايته الأولى بعدم العودة إليها، وهو الذي نقض العهد فجلب لنفسه المشاكل ولنا أزمة طاحنة متفاقمة تحولت إلى بلاء على الشعب.

هذه الأزمة ليست ابنة أسابيع أو أشهر، وسببها ليس قضية طارق الهاشمي ولا الخلاف مع مسعود بارزاني، فهي انطلقت غداة تشكيل الحكومة تماما، وترجع جذورها إلى عدم تقيّد المالكي ببنودٍ اتفاق أربيل الذي تشكلت حكومته بموجبه. مع هذا لنضع اتفاق أربيل جانبا، وكذا خلاف المالكي مع إياد علاوي ثم مع بارزاني، ولننظر في ما إذا كان سحب الثقة من حكومة المالكي الحالية أو استقالتها يبقى استحقاقاً أخلاقيا وسياسيا أم لا.

قبل خمسة عشر شهراً حدث زلزال في البلاد.. زلزال سياسي، هو التظاهرات الشعبية التي عمّت معظم المدن الرئيسة، بما فيها العاصمة بغداد.. هو زلزال بدليل أن السيد المالكي اتخذ إجراءاتٍ من النوع الذي لا يُتخذ إلا في حالِ الطوارئ القصوى، فقد فرض حظرا تاما على التظاهرات برغم كفالتها دستورا، وعندما شمّ رائحة تحدّي الناس لحظره فرض حظر التجوال في العاصمة لجمعتين متتاليتين وأطلق قواته المسلحة لتقمع المتظاهرين بقسوة مفرطة أدت الى موت وإصابة المئات منهم.

وبعد فوات الأوان أقرّ السيد المالكي في خطاب علني أمام البرلمان بان المتظاهرين، الذين سبق وأن وصفهم بأنهم من عناصر البعث والقاعدة، كانوا مُحقين في مطالبهم وشعاراتهم وتعهد بتلبيتها. ومطالب المتظاهرين تلخصت في: تصحيح مسار العملية السياسية بإلغاء نظام المحاصصة في توزيع مناصب الدولة العليا ووظائفها الدنيا، ومكافحة الفساد المالي والإداري وتوفير المليارات المنهوبة للزراعة والصناعة وتأمين الخدمات الأساسية (الكهرباء، الماء، الصحة، التعليم، الصرف الصحي، النقل العام... الخ) وإطلاق عملية إعادة الإعمار، وتوفير الوظائف للخريجين العاطلين عن العمل لسنوات عدة ومكافحة الفقر وتحسين الحصة التموينية نوعا وكما.

والآن بعد خمسة عشر شهرا لم يتحقق أي تقدم ذي بال في أي مجال من المجالات التي طالتها مطالب المتظاهرين وشعاراتهم.

في النظام الديمقراطي عندما تعجز حكومة عن تحقيق وعودها وتنفيذ برنامجها تستقيل أو يسحب البرلمان ثقته منها .. وهذا تقليد راسخ وقانون محترم في كل الدول الديمقراطية من بريطانيا إلى تايلاند.

وفي النظام الديمقراطي أيضا عندما تعجز حكومة بعد ستة أشهر، أو سنة بالكثير، عن حلّ أزمة سياسية كالتي نمرّ بها الآن أو اقتصادية، فإنها تتقدم بإرادة رئيسها باستقالتها إفساحاً في المجال لتشكيل حكومة جديدة يُمكن أن تكون أقدر على التعامل مع الأزمة، فتُجنب البلاد المخاطر المحتملة.

ألسنا دولة ديمقراطية؟ .. لماذا إذن لا يتصرف برلماننا وحكومتنا وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية وقوانينها؟ .

الوقف السني يستغرب توقيت ضم مراقد ومساجد تابعة له ويدرس طلب "التدويل"

صالح الحيدري لـ (المدى): اطراف سنية تريد الاطاحة بالسامرائي وراء ازمة الاوقاف

اعتبر الوقف الشيعي امس الاحد، ازمة "الاوقاف والمزارات الدينية" التي اثيرت مؤخرا بأنها "ازمة سنية سنية" سببها صراع محتدم على رئاسة الوقف السني بهدف الاطاحة برئيس الديوان الحالي احمد عبدالغفور السامرائي. وفيما قال الشيعي ان تركة وزارة الاوقاف ليست حكرا على طائفة بعينها، اكد قانونية الاجراءات التي اتخذها بضم مرقدي العسكريين في مدينة سامراء متهما اطرافا سياسية بـ"افتعال ازمة طائفية".

السامرائي

الحيدري

□ بغداد / عبد الله خالد ومهند جواد

في هذه الاثناء ابدى متحدث باسم الوقف السني استغرابه من "توقيت" قرار ضم الاوقاف في ظل الازمة السياسية التي تمر بها البلاد، مشيرا الى ان قانون ١٩ الخاص بادارة العتبات والمزارات الدينية تم تمريره في ظل مقاطعة المكون السني للعملية السياسية عام ٢٠٠٥، وهدد بتدويل ازمة الاوقاف باللجوء الى جهات دولية كمنظمة التعاون الاسلامي (منظمة المؤتمر الاسلامي سابقا).

وتفجرت بشكل مفاجئ ازمة المراقد والمزارات الدينية بين الوقفين الشيعي والسني في نيسان الماضي بعد قيام الوقف الشيعي في كركوك بضم عقارات تابعة للوقف السني، بدوره اتهم الاخير اطرافا مقربة من الحكومة الاسبوع الماضي بضم مرقدي الامامين العسكريين والعقارات المحيطة بهما الى الوقف الشيعي "تحت تهديد السلاح". وتستغرب اوساط سياسية اثارة هذا الموضوع الحساس في هذا التوقيت الذي يشهد اكبر ازمة سياسية تمر بالبلاد وتهدد بسحب الثقة عن رئيس الحكومة وما يعقب ذلك من تداعيات محتملة سياسيا وامنيا.

وكانت الجمعية الوطنية (البرلمان المؤقت) صادقت عام ٢٠٠٥ على قانون رقم ١٩ الذي حدد إدارة العتبات المقدسة والمزارات الدينية التي كانت تابعة لوزارة الاوقاف والشؤون الدينية قبل ٢٠٠٣، ويقول السنة انهم لم يكونوا ممثلين بشكل كاف في البرلمان انذاك.

وبموجب القانون تتولى هيئة عليا تدعى "هيئة الفك والعزل" مكونة من عضوية دواوين الاوقاف ورئاسة احد القضاة بتوزيع تركة وزارة الاوقاف على الطوائف والديانات في البلاد.

وفي تصريح خاص بـ "المدى" قال صالح الحيدري، رئيس ديوان الوقف الشيعي، امس ان "هناك جهات سياسية تعمل لضرب الوقفين الشيعي والسني لتحقيق اغراض ومكاسب سياسية". واضاف "هناك اطراف داخل الوقف السني متطرفة ومتشددة تعمل على الوقيعة بين الوقفين خدمة لجهات واطراف سياسية".

ويؤكد الحيدري ان "ازمة المزارات والمراقد ليست طائفية او عقائدية بل هي قانونية وادارية بحتة تسعى جهات لاستغلالها سياسيا وطائفيا".

وتابع "الوقف الشيعي تلقى رسائل شديدة اللهجة من الوقف السني بشأن التجاوز على المزارات والجوامع السنية في عدد من المحافظات حملت اسم وتوقيع رئيس الوقف السني عبد الغفور السامرائي لكن الاخير انكر، في اتصال شخصي معه، علمه بها نافيا بشدة اصدار مثل هكذا كتب ومخاطبات".

واضاف الحيدري "هناك اشخاص في الوقف السني يعملون بايعاز من اطراف سياسية للاطاحة بالسامرائي من منصبه بحجة ضعفه امام الوقف الشيعي"، مشددا على عدم وجود "اي مشكلة بين الوقفين"، لافتا الى ان "قانون الاوقاف قد حدد ملكية مزارات العسكريين للوقف الشيعي ونحن غير معنيين بهذه الازمة لانها ازمة سنية سنية".

الى ذلك دعا الشيخ علي الخطيب، نائب رئيس ديوان الوقف الشيعي، إلى عدم الانجرار وراء من وصفهم بـ"الجماعات المغرضة" التي قال انها "تروم التكسب سياسيا بإطلاق الشعارات الطائفية والمثيرة للاستفزاز"، بحسب بيان اصدره ديوان الوقف الشيعي امس وتلقت "المدى" نسخة منه. وقال الخطيب إن "قرب موعد الانتخابات جعل البعض يحاول التحشيد الطائفي لتحقيق مكاسب سياسية"، وشدد على إن" الخسارة ستكون نصيب من يتبع مثل هذا النهج الذي يحاول التفريق بين أبناء الأمة".

واكد المسؤول الثاني في ديوان الوقف الشيعي على ان الاخير "متقيد بالقوانين الصادرة عن البرلمان والتي تضمن للوقف حق إدارة العتبات والمزارات المقدسة وأملاك وأموال أتباع مذهب أهل البيت الموقوفة".

واضاف "أملاك وزارة الأوقاف ليست حكرا على وقف معين أو طائفة بذاتها، وإنما توزع وفق قوانين خاصة ملزمة لجميع الأطراف".

وشدد الخطيب على ان "العلاقة بين الوقفين السني والشيعي جيدة للغاية وانه تحدث شخصيا مع إدارة الوقف السني بشأن الموضوع واتفقنا على إن الحوار كفيل بحل المشاكل العالقة".

واعتبر "من ينادي بالشعارات الطائفية هم أناس منتفعون غير محسوبين على الوقف السني لان الوقفين يحلان المسائل العالقة بينهما عبر الحوار والقانون".

وحاولت "المدى" الاتصال برئيس ديوان الوقف السني الدكتور احمد عبدالغفور السامرائي لبيان رأيه بخصوص "ازمة المراقد والمزارات الدينية"، وتعذر ذلك بسبب اغلاق هواتف الاخير.

لكن فارس المهداوي، المتحدث باسم الديوان، قال لـ "المدى" ان "الوقف السني سيطرق جميع الابواب وسيلجأ الى مراجع الدين ومنظمة التعاون الاسلامي للتدخل لحل هذه الازمة قبل ان تصل الى ما لا يحمد عقباه".

واكد التزام الوقف السني "بلغة العقل والمنطق للتوصل الى حلول جذرية لقضية المزارات".

وابدى المهداوي استغراب الوقف السني من اثارة الازمة في هذا التوقيت بالذات قائلا "كان من المفترض على المسؤولين في الوقف الشيعي عدم فتح هذه الملفات في الوقت الراهن لا سيما وان البلاد تعاني من ازمة سياسية خانقة".

وطالب الوقف الشيعي "باعتماد لغة الحوار والعقل والتريث في اتخاذ اي جراءات من شأنها ان تعقد المشهد الطائفي والسياسي".

وكشف المهداوي عن "توجيه دعوات الى الوقف الشيعي ووزارة العدل ودوائر العراق الى اخذ موقف محايد وعدم تطوير القضية لا سيما وان قانون رقم ١٩ قد تم اقراره في وقت لم يكن للمكون السني اي تمثيل سياسي".

وختم "كان على الوقف الشيعي حل ازمة نقل ملكيات المزارات والمساجد بالحوار وعدم التعدي عليها باستخدام القوة".

الحسناوي: اصرار رئيس الوزراء على البقاء يهدد مستقبل التحالف الوطني

التيار الصدري يلوح بكشف ملفات تدين المالكي حول حادثة "الزركة" وانتهاكات في البصرة وكربلاء

□ بغداد / دعاء آزاد

رجح عضو مجلس النواب عن كتلة الاحرار جواد الحسناوي حل التحالف الوطني وتشكيل تحالف جديد بعد سحب الثقة عن رئيس الوزراء، دون ان يؤدي ذلك الى ضياع منصب رئيس الحكومة من "الطائفة الشيعية"، وذكر في الوقت نفسه ان التيار الصدري يستعد لفتح ملفات ضد نوري المالكي خلال الفترة المقبلة تتعلق بانتهاكات لحقوق الانسان في البصرة النجف وكربلاء.

الحسناوي بين في حوار مع (المدى) ان "اصرار دولة القانون على التمسك بنوري المالكي كرئيس للحكومة سيصل بمكونات التحالف الوطني الى مفترق طرق"، موضحا "قد تنفصل كتلة الاحرار عن التحالف وتبحث عن تحالف آخر اذ لايوجد شيء دائم في السياسة"، واصفا التغييرات في خارطة الكتل السياسية والتحالفات بـ"الامر الايجابي".

وقلل النائب الصدري من مخاوف بعض الجهات بشأن رغبة القائمة العراقية بالاستحواذ على منصب رئاسة الوزراء بعد ان تصبح الكتلة الاكبر في مجلس النواب، معربا عن ثقته بـ"العراقية" التي يقول عنها الحسناوي بانها "تتفق مع التيار الصدري بسحب الثقة عن حكومة المالكي على ان يكون رئيس الوزراء القادم من المكون الشيعي، سواء كان من الصدريين او من ضمن التحالف الوطني".

وكشف الحسناوي عن عزم كتلته فتح "ملفات جنائية" ضد رئيس الوزراء نوري المالكي بعد الخروج من الازمة الحالية، مبينا ان "الوقت الحالي غير مناسب لفتح تلك الملفات، لعدم وجود مؤسسات حقيقية ممكن الاعتماد عليها"، في اشارة منه الى عدم الاطمئنان الى حيادية الاجهزة التنفيذية والقضائية.

والملفات حسب قول النائب تتعلق "بأسرار حادثة الزركة في محافظة النجف عام ٢٠٠٦" حيث قتل نحو ٤٠٠ شخص بتهم التدبير لعملية عسكرية تستهدف النجف، كما تحدث الحسناوي عن "حوادث اخرى جرت في البصرة عام ٢٠٠٨، فضلا عن ملفات جنائية في محافظة كربلاء ثبت فيها حدوث حالات انتهاكات لحقوق الانسان".

ويضيف "لدينا ملفات تتعلق بتهم تخص السرقات والفساد وقضايا اخرى تستر عليها الماكي خلال سنوات حكمه".

الى ذلك نفى الحسناوي تورط اعضاء كتلته بملفات جنائية كانت دولة القانون قد هددت بفتحها في حال اصرار "الاحرار" على موقفها من المالكي، واصفا تلك الاتهامات بأنها تصعيد اعلامي "الغاية منه تشويش الرأي العام".

وعن مخاوف بعض الاطراف من تغير موقف الصدريين في اللحظات الاخيرة كما حدث في كواليس تشكيل الحكومة عام ٢٠١٠، اكد الحسناوي ان "تيار الاحرار جاد في سحب الثقة عن نوري المالكي وهذه المرة لامجال للتراجع".

وذكر الحسناوي ان الاستفتاء الذي يعتزم التيار الصدري اجراءه سيشمل جميع مناطق العراق من الشمال الى الجنوب وسيكون تحت اشراف منظمات دولية، موضحا بانهم بصدد وضع آليات تنفيذه في اقرب وقت، متوقعا ان تكون نتائجه النهائية مع سحب الثقة عن الحكومة الحالية.

وأشار الى ان "نتائج الاستفتاء ملزمة للتيار الصدري لكن لانعرف مدى التزام الاطراف الاخرى بها".

وفند الحسناوي تقارير دولة القانون التي تتحدث عن ازدياد شعبية نوري المالكي ووصفها بالمفبركة اذ قال "هناك وسائل اعلام مأجورة ومحللين سياسيين يروجون لهذه التقارير... ومن يسأل الشارع العراقي سيلتمس عدم الرضا عن عمل الحكومة"، نافيا وجود مخاوف من لجوء حزب الدعوة والمالكي الى الشارع ومجالس الاسناد التي تظهر بعض المؤشرات بان الاخير قد يعتمد عليها في احداث فوضى امنية في حالة سحب الثقة عن حكومته.

وخلص الحسناوي الى ان "الجعفري والجلبي وباقر الزبيدي هم ابرز المرشحين المدعومين من كتلة الاحرار".

المالكي اثناء جلسة اعلان الحكومة.. (أرشيف)

نواب "أسرى" الملفات المجمدة.. تطاردهم التهم في الازمات السياسية

□ كتب: سامي السرحان

"هل تمتلك السلطة التنفيذية في العراق ملفات جرمية ضد نواب في البرلمان لم تكشف عنها بعد؟" هذا تساؤل فرضه نوعان من التسريبات تداولتها وسائل الاعلام اخيراً، تحدث الاول عن عودة التلويح بملف قضية اغتيال السيد عبد المجيد الخوئي في عام ٢٠٠٣ ومذكرة قديمة تطلب القبض على السيد مقتدى الصدر، والثاني اشار الى تعرض سياسيين من داخل "القائمة العراقية" وخارجها الى ضغوط تتعلق بقضايا ارهاب وفساد وتتجاوز الى دعاوى مدنية واخرى اخلاقية جرى تجميدها منذ سنوات.

ومن السهل الربط بين تداول تلك الملفات بالتزامن مع الازمات السياسية، خصوصاً ان رئيس الحكومة نوري المالكي كان قد اعترف في بداية العام بامتلاكه ملفات ضد سياسيين لم يكشف عنها في معرض تعليقه على اعتراف آخر يخص اخفاء ملف ادانة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لنحو ثلاث سنوات.

وتكشف المعلومات ان عدداً من نواب "القائمة العراقية" اختفوا عن الانظار بشكل كامل خلال الايام الماضية، وان هؤلاء النواب كانوا قد ابلغوا قبل شهور بوجود ملفات ضدهم تتعلق بعلاقة بعضهم بمجموعات مسلحة وتمويل آخرين للارهاب، فيما يكشف مصدر سياسي رفيع عن ان بعض القضايا التي تم تجميدها في وقت سابق تخص تهم فساد او قضايا اخلاقية.

وبالاضافة الى ان مثل هذا الواقع يعكس الكبوة الكبيرة التي اصابت العملية السياسية وتحول العلاقات بين اطرافها الى استخدام كل الوسائل لتسقيط بعضهم، فإن اشراك القضاء العراقي في مجريات اللعبة السياسية يكاد يكون من اخطر تداعيات الازمة الحالية.

ويتساءل مراقبون عن السقف الزمني المطلوب لفتح او اقفال كل القضايا القضائية المتبادلة بين الاطراف؟

ويتحدث سياسي رفيع لـ"المدى" عن ان عددا من افراد عائلته معتقلون منذ اشهر في السجن وان هؤلاء سيتم عرضهم في اللحظة التي ترتئي الجهة التي اوعزت باعتقالهم للاعتراف ضده.

ويعترف السياسي بان علاقات معلنة ويعرفها الجميع جمعته حتى العام ٢٠٠٥ مع مجموعات مسلحة رفعت السلاح في تلك الفترة، وانه دخل مشروع الصحوة والمصالحة وخاض الانتخابات وخضع لاعتبارات المادة التاسعة من الدستور ولقانون المساءلة والعدالة، ومن غير المنطقي بعد كل ذلك ان يعاد فتح ملفات حول علاقته بمجموعات مسلحة حاربت القوات الاميركية في العراق في تلك المرحلة.

وتضم قائمة "ائتلاف دولة القانون" عدداً من النواب ارتبطوا بدورهم بمجموعات مسلحة وكانوا جزءاً منها خلال المراحل الماضية.

وفي اشارة الى التلويح بملف الصدر القضائي الذي تم اغلاقه في مرحلة سابقة ايضاً فإن المراقب السياسي يتساءل عن العمر المفترض لاي دعوى قضائية، وان كان فتح الدعوى او اغلاقها يتعلق بملفات ابتزاز متبادلة.

يتحدث بعض السياسيين عن نوع آخر من القضايا المجمدة ضدهم تتحفظ "المدى" عن طرحها لاترتبط بالارهاب، وهؤلاء بدورهم يعتقدون انهم "أسرى" تلك الملفات سواء كانت حقيقية أم مفبركة.

لكن هذا الواقع يفرض مسؤوليات مثلما يفرض تضحيات، فالمسؤولية الكبرى تقع على السلطة التنفيذية لعرض كل مابجعبتها من قضايا امام القضاء ليكون الفيصل النهائي فيها، وهذا كفيل بتبرئة ساحة الحكومة من استخدام القضاء كاداة ضغط سياسية، فيما تتعلق التضحيات بالنواب انفسهم الذين عليهم اما مواجهة تلك التهم والاعلان عنها للرأي العام وعن الضغوط التي ترافقها وحقيقة تورطهم بالاتهامات الواردة فيها، او الاستقالة من مناصبهم خدمة للصالح العام ومواجهة قضاياهم بشكل منفرد وبعيداً عن الدلالات السياسية.

ويقول مصدر سياسي في حديث لـ"المدى" ان بقاء الملفات القضائية تحت يد الحكومة "لن يحرج القضاء ويجعله سلطة غير مستقلة فحسب، بل ان في وسعه ان يورط الجميع، لأن البلاد كانت في حالة حرب مع نفسها، والجميع كانوا في لحظة ما، في مواجهة الجميع، والانجاز الذي حصل بعد ٢٠٠٧ هو اقناع كل الاطراف بإلقاء السلاح والعمل معا، الى جانب اقناع الحكومة بأن لا تكون قواتها مع طرف ضد طرف".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون